المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

نقدات ابن ملكون الصرفيّة لابن جنيّ في كتاب " إيضاح المنهج " (دراسةً تحليلية)

Ibn Malakoun Al -Sarafiya criticism of Ibn Jenni In the book 'Clarification of the Curriculum' (Analytical Study)

بقلم الدكتور

أحمد بن عتيق بن راضي الحربي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

جامعة الباحة ـ المملكة العربية السعودية

الجزء الخامس (إصدار ديسمبر ٢٠٢٢م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

نقدات ابن ملكون الصرفيّة لابن جنيّ في كتاب " إيضاح المنهج " (دراسةً تحليلية)

أحمد بن عتيق بن راضي الحربي

قسم اللغة العربية ـ جامعة الباحة ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : Ahmedelharby@yahoo.com

الملخص

يُعنى هذا البحث بدراسة نقدات ابن ملكون لابن جنيّ الصرفيّة، وحصرت هذا الدراسة في كتاب ابن ملكون "إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج"؛ إذ لم يصلنا من كتب ابن ملكون غير هذا الكتاب، وجاء البحث موسومًا بـــ(نقدات ابن ملكون الصرفيّة لابن جنيّ في كتاب " إيضاح المنهج"، دراسةٌ تحليليّة)، كما جاء مُقسّمًا إلى مبحثين: المبحث الأوّل: ابن ملكون ونقداته الصّرفيّة، وفيه مطلبان: ابن ملكون حياته وآثاره، ومنهج ابن ملكون في نقداته الصّرفيّة. والمبحث الثاني: نقدات ابن ملكون الصّرفيّة، واشتمل أربعة مطالب: التّأنيث، والتّصغير، والميزان الصرفيّ، والإعلال والإبدال. ثمّ الخاتمة وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: نقدات ، ابن جنيّ ، ابن ملكون ، الصرفيّة .

Ibn Malakoun Al -Sarafiya criticism of Ibn Jenni
In the book 'Clarification of the Curriculum' (Analytical Study)

Ahmed bin Atiq bin Radi Al -Harbi
Department of Arabic Language - Al Baha University - Saudi Arabia.
Email: Ahmedelharby@yahoo.com

Abstract

This research is concerned with the study of Ibn Malkoun's morphological criticisms of Ibn Jinni. Since we did not reach us from Ibn Malkoun's books other than this book, and the research was marked with (Ibn Malkoun's morphological criticisms of Ibn Jinni in the book "Explanation of the Method", an analytical study),

It also came divided into two sections: the first topic: Ibn Malkoun and his morphological criticisms, and it contains two demands: Ibn Malkoun's life and his works, and Ibn Malkoun's approach in his morphological criticisms. And the second topic: Ibn Malkoun's morphological criticisms, and it contained four demands: feminization, diminutiveness, morphological balance, elevation and substitution. Then the conclusion and the proven sources and references.

Keywords: Criticisms - Ibn Jinni - Ibn Malkoun – morphological.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين.

وبعد،،،

كان النّحو والتّصريف ميدانًا واسعًا لجدل النّحاة ونقاشاتهم، وذلك بعد أن أستوى علم النّحو على سوقه، وكملت مسائله، ووضحت أصوله، ودُوّنت الكتب فيه، ابتداءً من كتاب سيبويه ومن جاء بعده، فظهر الحِجاج النّحويّ عند المشارقة، وخاصة في كتب البصريّين، ردّاً على الكوفيّين، وقدحًا في أدلتهم، واتّضح ذلك جليًّا في شرح السيرافيّ على الكتاب، حتى غدا الحِجاج النّحويّ سمةً بارزةً عند النّحاة، ولقيت هذه السّمة عنايةً عند النُّحاة المغاربة والأندلسيين، وطغى على مؤلفاتهم، فألف ابنُ الطّراوة(ت ٥٢٨هـ) "رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح"؛ ردًّا على أبي عليّ الفارسي في بعض مسائل كتابه الإيضاح، ثم جاء ابنُ أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)وألّف كتابه "الكافي في الإفصاح عن كتاب الإيضاح" ودافع فيه عن أبي عليّ، وانتصر له من ابن الطّراوة، وألّف الأستاذ ابن ملكون الأندلسي ـــ شيخ العربية في عصره ــ كتابًا سمّاه " إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي: التنبيه والمبهج"، جمع فيه بين كتابي ابن جنّي: "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، وكتاب "المُبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة"، تناول فيه ابن ملكون القضايا اللُّغويّة، والنّحويّة، والصّرفيّة، وربطها بالتّحليلات الأدبيّة والنقديّة، ونقد فيه ابن جنيّ في مسائل لغويّة، ونحويّة، وصرفيّة، وجاء هذا البحث ليعتني ببعض النّقدات الصّرفيّة في هذا الكتاب؛ إذ لو درس الباحث كلّ

النّقدات الصّرفيّة لطال به المقام، ووسم البحث بـــ(نقدات ابن ملكون الصرفيّة لابن جنيّ في كتاب " إيضاح المنهج" دراسةٌ تحليليّة)؛ دفعتني إليه عدة أسباب:

١ــ إبراز علم الأستاذ ابن ملكون؛ إذ لم يحض بترجمة وافيــة فــي كتــب التّراجم، ولا بوقوفٍ على مؤلفاته الأخرى؛ ليظهر علمــه وفضــله فــي العربية.

٢ــ أنّ بحث هذه النّقدات فيه إثراء للفكر النّحويّ عند الباحث أولًا ثمّ القارئ.

٣ــ أنّ هذا الحِجاج الصّرفيّ تدور مادّتُه حول عالمين كبيرين، هما ابن جنيّ وابن ملكون، وهما يمثلان قطرين من أقطار النّحو العربــي: المشــارقة والمغاربة.

٤ــ أنّ هذه النّقدات تكشف لنا سمةً من سمات الدرس النّحويّ عند الأندلسيين في القرن السادس الهجري .

الدراسات السابقة :

١ــ منهج ابن ملكون في مخطوط " إيضاح المنهج في الجمــع بــين التنبيــه والمبهج"، بحث منشور للباحث: محمد الحيري، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ١٩٩٨م .

٢ــ ابن ملكون النّحوي من خلال مخطوط " إيضاح المنهج في الجمــع بــين التنبيه والمبهج"، بحث منشور للباحث: محمــد الحيــري، مجلــة جامعــة الأزهرــ كلية اللغة العربية بالمنصورة، ٢٠٠٢م .

٣ــ حواشي أبي عليّ الشلوبين على "إيضاح المنهج في الجمع بــين التنبيــه والمبهج" لابن ملكون، بحث منشور للباحث: حسن الحفظي، مجلــة عــالم الكتب، عام ٢٠٠٤م .

٤ــ تعقّبات الشلوبين النّحويّة على ابن ملكون في كتابه "إيضاح المنهج"، ومنهجه فيها، رسالة مقدمة من الطالب: بدر بن حمود الجهني، لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٤٢هـ .

٥ــ المسائل النّحويّة والتصريفية في كتاب "إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج "، لابن ملكون، دراسة وتقويما، رسالة مقدمة من الطالب: أحمد محمد الحمزاوي، لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٤١٣هـ .

وهذه الرسالة لم يظهر لي عنوانها إلَّا بعد فراغي من البحث؛ إذ كان نظري ابتداءً في المكتبة الرقمية، فلم أجد بحثاً يتناول المسائل الصَّرفية عند ابن ملكون، وعندما ظهر لي العنوان طلبت الرسالة، فوجدتها في جزءين، جزء ونصف الجزء في المسائل النَّحويّة، والنصف الباقي في المسائل التّصريفية، أي بما يعادل (١٣٧) صفحة، درس فيها الباحث الأبواب التالية: أوزان الصفة، وجمع التكسير، والنسب، والأبنية، وبيان الحروف الزوائد، ومعاني صيغ الزيادة، والإبدال، والإعلال بالحذف .

ولم ألتقي معه في مسائل إلّا في مسألة واحدة، هي زيادة النّون في (عيدان)، ووجدته فيها يتخذ منهج حشد أقوال النّحاة دون تحليل أو ترجيح، وهذا مغاير لمنهجي في معالجة المسائل الصّرفية في هذا البحث .

هذا، وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة مبنيًا على مبحثين :

المبحث الأوّل: ابن ملكون ونقداته الصّرفيّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: ابن ملكون، حياته وآثاره[١].

المطلب الثّاني : منهج ابن ملكون في نقداته الصّرفيّة .

---

(١) لم أترجم لأبي الفتح عثمان ابن جنيّ؛ إذ شهرته بلغت المشرق والمغرب . وتنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥

المبحث الثّاني: نقدات ابن ملكون الصّرفيّة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: التّأنيث .

المطلب الثّاني: التّصغير.

المطلب الثّالث: الميزان الصرفيّ .

المطلب الرّابع: الإعلال والإبدال .

ثمّ **الخاتمة** التي بينتُ فيها ما توصلتُ إليه، ثم ذيّلت البحث بثبت المصادر والمراجع .

وبعد الفراغ من هذا البحث فإنّي على يقين أنّه لا يسلم من الخطل، ولكنّني أسأل الله أن يبارك في هذا الجهد، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون .

المبحث الأوّل

ابن ملكون ونقداته الصرفية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ابن ملكون حياته وآثاره :

هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرميّ الإشبيليّ، يُكنى بأبي إسحاق(١).

لم تذكر لنا كتب التراجم ولادته ولا شيئًا من حياته، غاية ما ذكروه أنّه كان نحويًا فاضلًا خبيرًا بهذا الشأن، له كلام على مشايخ المغرب، وردَّ على من ردّ على مشايخ النّحاة المتقدّمين، وكان مُصنِّفًا، وله هناك شهرة ظاهرة، وتنافسَ أهلُ الأدب في تحصيل مصنفاته، ويتزاحمون على إدراك فوائده(٢).

وأنّه أخذ علم العربيّة والآداب فرأس فيها، ومهر في صناعتها وإقرائها(٣).

والذي يظهر أن ولادته ونشأته كانت في إشبيلية، مدينة العلم والعلماء والأدب والأدباء، وكانت شهرته العلميّة تضرب بأطنابها الأندلس، حتى اختاره والي إشبيلية يوسف بن عبد المؤمن بن علي أمير الموحدين مؤدبًا له، ينهل منه العلم والأدب.

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٦/ ١٣

(٢) ينظر: إنباه الرواة ١٩٠/٤

(٣) ينظر: التكملة ١٣٥/١ لابن الأبّار

أخذ العلم عن جلّة من علماء الأندلس، منهم: أبو القاسم بن الرمّاك الإشبيلي، وعبد الملك بن عبد العزيز اللخميّ، وأبو القاسم بن بقي القرطبيّ، وأبو الحسن شريح بن محمد الرُّعينيّ، وأبو الحسن يونس بن محمد القرطبيّ، وابن فندلة محمد بن عبد الغني الإشبيليّ، وأبو الوليد إسماعيل بن عيسى اللخميّ، وأبو الحسن عباد بن سرحان المعافريّ، وعبيدالله بن محمد الحجري، وأبو عبدالله ابن الخرّاز، وبدر بن إبراهيم بن يوسف(١).

وتلمذ له عددٌ من علماء الأندلس، من أبرزهم: ابن خروف علي بن محمد الحضرميّ، ومحمد بن طلحة الإشبيليّ، وأبو علي الشلوبين عمر بن محمد الأزديّ، ويوسف بن عبد المؤمن أمير إشبيلية، وأبو الحسن الشربينيّ، ومحمد بن عبد العزيز المعافريّ، وأبو ذرٍّ الخُشنيّ مصعب بن محمد الجيّانيّ(٢) .

توفي ابن ملكون سنة ٥٨١هـ(٣) ، وقيل ٥٨٤هـ(٤) .

له تأليف حسان، منها : كتاب النُّكت على تبصرة الصيمريّ، وشرح جمل الزّجاجيّ، وإيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج(٥) .

---

(١) ينظر: الصلة ٢٣٤ ، ٣٦٦ ، ٤٥٢ ، ٦٨٨ ، والتكملة ٢٠٨٠،١٤٠٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٣١، والأعلام ١/ ٢٧١.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٤ / ١٩٠، والذيل والتكملة ٦ / ٣٨١،٢٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٤٣١

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٦ /١٣٠، وإشارة التعيين ١٨

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٤٣١

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ٦ / ١٣٠، وإشارة التعيين ١٨، وبغية الوعاة ١ /٤٣١

المطلب الثاني : منهج ابن ملكون في نقداته الصّرفيّة :

اتّسم منهج ابن ملكون في نقداته لأبي الفتح بن جنيّ بالموضوعية، فهو يعرض رأي أبي الفتح مبيناً موضعه من الكتابين: التنبيه والمبهج ، رامزًا لكتاب التنبيه بـ « ت » ، ولكتاب المبهج بـ « هـ »[١]، ثم يبيّن موضع النّقد، فيقول، مثلًا : كذا وجدتُ هذا الموضع في كتاب المبهج[٢].

لقد تعدّدت أساليب ابن ملكون في النّقد وتنوّعت، فمن أساليبه أنّه يأخذ بظاهر كلام أبي الفتح، فيقول: وظاهر كلام أبي الفتح أنّ « المرِي » على فعيل ... »[٣]، وهذا الأسلوب تكرر كثيرًا ممّا جعل الشلوبين يبيّن مقتضى كلام أبي الفتح، أو يبيّن وجهًا آخر لكلام أبي الفتح لم يرِد عند ابن ملكون، فيقول الشلوبين: « ما أطرف هذا كيف توهَّم على أبي الفتح أنه قال ... »[٤].

ومن أساليبه النّقدية: احتمال وجوه أخرى، وبيان جوازها، فيقول ابن ملكون عند تصغير فاطمة على فُطَيْمة: « ويُحتمل أن يكون تحقير فَطْمَة»[٥].

وفي موضع آخر: «ويجوز غير ما ذُكر، وهو أن يكون (إقدام) مصدر أقدمته»[٦].

---

(١) ينظر: إيضاح المنهج ١/ ١٥٤

(٢) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٢٠٠

(٣) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٤٤٤

(٤) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٥٦٨

(٥) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ٧٩٧

(٦) ينظر : إيضاح المنهج ١/ ٢١٠

ومن أساليبه النّقدية: أن ينقل قول عالمٍ متقدمٍ مخالفٍ لقول أبي الفتح، فيقول: « كذا قال أبو الفتح .... والذي قاله سيبويه أنّه ...»[١]. ويقول: « حكى أبو حاتم وعن بعض رجاله ...» [٢].

ومن أساليبه: أن يذكر كلام أبي الفتح ثم يقول: « والصّحيح أن تقول ... »[٣].

ومنها: أن يذكر قول أبي الفتح ثم يعقّب بجُمَلٍ نقديّة، فيقول: « قول أبي الفتح (أنّه لا نظر في هذه الرواية) طريف، بل فيها نظر»[٤]. ويقول في موضع آخر: « ما ذهب إليه أبو الفتح...غير معقول، وخارج عن معقود الأصول»[٥].وفي موضع ثالث: « قول أبي الفتح ... تَكلُّف لا يُحتاج إليه»[٦].

ولعلنا نلحظ عند عرض أساليب ابن ملكون النّقدية حُسن أدبه مع أبي الفتح، ورُقيّ ألفاظه، وسموّ عباراته، مصحوبةً بالدعاء والاعتذار له، فيقول مثلًا: وأمّا كلام أبي الفتح في بيت عمرٍو فإنّي أقول إنّه – رحمه الله – أدركته الغفلة فيه؛ إذ الغفلة لا يُعصم منها بشر[٧].

كما اتسم منهج ابن ملكون بالاعتماد على الأصول النّحويّة والصّرفيّة التي قررها علماء الصّناعة النّحويّة في تقعيد قواعد كلام العرب، من سماعٍ

---

(١) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ١١٠٦ .
(٢) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٣٣٨ .
(٣) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٤٣٩ .
(٤) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ٧٤٣ .
(٥) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ٧٥٦ .
(٦) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ١٠١٧ .
(٧) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٣٢١، ٢ / ٨٤١ .

وقياسٍ وإجماعٍ واستصحابٍ للحال، كما اعتمد على العلل بأنواعها الثلاثة: التعلميّة، والقياسيّة، والجدليّة. وقد سبقني إلى التّمثيل لهذه الأصول مَن بحَث في كتاب ابن ملكون[١]، ولا أرى في إعادتها فائدة، إلّا أنّه ثمّة مسألة في الأصول خالف فيها ابن ملكون جمهور النّحاة، إذ كان الاستشهاد بشعر بشار بن برد سائغ عنده، فنجده استشهد بشعره في موضعين[٢].

والحقُّ أنَّ بشار بن برد معدودٌ في طبقة المولَّدين[٣]، وشعراء المولَّدين لا يستشهد بشعرهم لا في لغةٍ ولا نحوٍ ولا تصريف، هذا هو المستفيض عند علماء هذا الشأن المتقدّمين منهم والمتأخرين، يقول الأندلسي: علوم الأدب ستة: اللغة والصّرف والنّحو، والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأُوَل لا يُستشهد عليها إلّا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنّه يُستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين؛ لأنّها راجعة إلى المعاني[٤].

ويقول أبو الفتح: والمولّدون يُحتجُّ بهم في المعاني، كما يُحتج بالقدماء في الألفاظ[٥]. ونقل الجلال السيوطي إجماع النّحويّين على أنّه لا يُحتجُّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة والعربيّة[٦]. والذي يظهر لي أن ابن ملكون أخذ باحتفاء الأصمعي وأبي عبيدة[٧] بشعر بشّار، وتابع عبد القاهر الجرجاني في الاستشهاد بشعره[٨] .

---

(١) ينظر: إيضاح المنهج ـــ قسم الدراسة ـــ ١ / ٤٠

(٢) ينظر: إيضاح المنهج ٢/١١٧٥، ٧٩٧

(٣) ينظر: البيان والتبيين ١/٥١

(٤) ينظر : خزانة الأدب ١/٥

(٥) ينظر : التنبيه ٣٠٦

(٦) ينظر : الاقتراح ٢١٩

(٧) ينظر : الأغاني ٣ / ١٤٩ ، ١٥٨

(٨) ينظر : دلائل الإعجاز ٥٠٣

المبحث الثاني

نقدات ابن ملكون الصرفيّة

المطلب الأوّل : التأنيث.

وفيه مسألة واحدة : مؤنث السِّيد

قال أبو الفتح مفسرًا اسم الشاعر سُلْمي بن ربيعة من بني السِّيد بن ضَبَّة: سُلْمي اسم مرتجل علمًا، والسِّيد: الذئب، والأنثى: سِيْدانَة، وهذا يدلّك على قلّة حَفْلهم بالألف والنّون، ووجه الدّلالة فيه أنّ التّاء في نحو هذا إنّما تلحق نفْس المثال المذكّر فرْقًا، نحو: ذئبٍ وذئبةٍ، وثعلبٍ وثعلبةٍ، وعليه بابُ قائمٍ وقائمةٍ، وكريم وكريمةٍ. وقد تراهم كيف قالوا : سِيْدٌ وسِيْدَانة؛ فلولا أنّهم لم يعتدّوا بالألف والنّون – حتى كأنّهم قالوا : سِيدة كذئبة – لم يجز ذلك . وإذا صحّ ذلك ثبت عندك قوّة تركِ اعتدادهم بالألف والنّون(١).

قال ابن ملكون منتقدً : «قلت: حكى أبو حاتم وعن بعض رجاله: أنّه يُقال للذئب سِيْدَانٌ ، وأنشد :

وَوَفَيْتُ كُلّ مخضّب أظفارَهُ سِيْدانَ يُكْسِبُ لَبْوةً وعِيالَها

فسِيْدَانة تأنيث سِيدانٍ لا سِيْد كما ذهب إليه» (٢) .

دراسة المسألة :

السِّيد: الذئب، وربما سُمِّي به الأسد، قال :

كالسِّيْد ذِي اللبِّدة المسْتأسِد(٣)

---

(١) ينظر: المبهج ١٣٤، وإيضاح المنهج ١/ ٣٣٨ .

(٢) ينظر: إيضاح المنهج ٣٣٨/١ .

(٣) ينظر: العين « س ي د »

وهذا لا خلاف فيه بين ابن جنيّ وابن ملكون، ولكنّ الخلاف في أنثى السِّيْد، فابن جنيّ يقول: الأنثى سِيْدانة، وابن ملكون يردُّ هذا، ويقول: سِيْدانة أنثى سِيْدان.

وابن جنيّ يستند إلى السّماع، والسّماع أقوى الأدلّة اللغويّة، فقال:« وقد تراهم قالوا: سِيْد وسِيْدانة»، وبيّن أنّ الأصل سِيْدة، كذئبٍ وذئبةٍ، ولكنّ العرب أنثّت سِيْدًا على سِيْدانة ليدلّ على أنّهم لا يحفلون بالألف والنّون، حتى كأنّهم قالوا سِيدة، وقد أوضح ابن جنيّ هذه المسألة بتوسع في كتابه الخصائص، فقال متحدثًا عن (عُقربّان): « فلك فيه أمران : ... وإن شئت ذهبت مذهبًا أصنع من هذا، وذلك أنّه قد جرت الألف والنُّون من حيث ذكرنا في كثير من كلامهم مجرى ما ليس موجودًا على ما بينّا ... فتأمله، ولا تخف عليك، ولا تنْبُ عنه، فإنْ له نظيرًا، بل نُظراء، ألا تراهم قالوا في الواحد: سِيْد، فإذا أرادوا الواحدة قالوا: سِيْدانة، فألحقوا علَم التّأنيث بعد الألف والنّون، وإنّما يجب أن يلحق بعد حرف إعراب المذكّر، كذِئبٍ وذِئبةٍ، وثعلبٍ وثعلبةٍ، وقد ترى إلى قلّة اعتدادهم بالألف والنّون في (سِيْدانة) ، حتى كأنّهم قالوا : سِيْدةٌ، وهذا تناهٍ في إضعاف حكم الألف والنّون» [١].

وأمّا ابن ملكون فنقل السّماع عن العرب أنّهم يقولون للذئب : سِيْدان، وبني عليه قياسًا أنّ (سِيْدانة) مؤنث (سِيدان) وليست مؤنث: السِّيد .

وظاهر كلامه: أن السِّيْد مؤنثه السِّيْدة – على القياس – لا سِيْدانة.

قلت: تأنيث السِّيْد على سِيْدانة مسموع عن العرب، نقله الخليل عنهم

(١) ينظر : الخصائص ٣ / ٢١٣

فقال: السِّيد الذئب، والسِّيدانة: الذئبة، وامرأةٌ سِيْدانة : جريئة[١]، وكذا قال الصاحب بن عباد في المحيط[٢].

وقال الزمخشريُّ: ومن المجاز (امرأة سِيْدانة) جرئية كالذئبة، ويُقال للذئبة سِيْدانة[٣] .

وقال ابنُ سيده في المحكم: والجمع سِيْدان، والأنثى سِيدانة، والسِّيْدان كالسِّيْد، والأنثى سِيْدانة[٤].

ونقل الجوهري عن الكسائي أنّ: السِّيد الذئب، والجمع سِيْدان، والأنثى سِيدة[٥].

وعليه فالعرب تقول للذئب سِيد وسِيْدان، والمؤنثة سِيْدانة – وهذا هو المشهور كما تقدم من أقوال اللغويين – كما تقول سِيدة، وكلٌّ ذلك مسموع عن العرب، ولا وجه لاعتراض ابن ملكون لأمرين :

١- أنّ هذا التّأنيث الذي نقله ابن جنيّ جارٍ على سنن العرب في كلامها، وقد كثر نظراؤه .

٢- أنّ ابن جنيّ لم ينكر الأصل، بل صرّح به، وذكّر أنّ الواجب أن تلحق العلامة بعدٍ حرف إعراب المذكر.

---

(١) ينظر : العين (س ي د) .
(٢) ينظر : المحيط في اللغة (س ي د)
(٣) ينظر: أساس البلاغة (س ي د)
(٤) ينظر: المحكم (س ي د)
(٥) ينظر: الصحاح « س و د »

قال أبو علي الشلوبين:« إذا كان المشهور سِيْد وسِيْدانة، لا سِيْدان وسِيْدانة، فالقول ما قاله أبو الفتح، لا ما قاله الأستاذ إلّا أنْ يريد الأستاذ أنّ سِيدانة كانّه محمول عند من قال سِيْد على توهم سِيْدان – الذي حكاه أبو حاتم، فليس ذلك بأوْلى ممّا قاله أبو الفتح – أعني توهّم سِيدان؛ لأنّه مثل توهُّم سِيْدة في سِيدانة ـــ وهو مراد أبي الفتح ـــ، بل توهُّم سِيدة أولى من توهُّم سِيْدان؛ لأنّ توهُّم سِيدة توهُّمٌ لأمرٍ كثُر في لِسانهم، أعني بالكثرة في القياس: أنّ سِيدًا هو المذكّر، فقياسُه سِيْدةٌ، وأمّا سِيْدانٌ فتوهُّمٌ لأمرٍ ليس بأصلٍ، ويقلّ في كلامهم» [١].

(١) ينظر : إيضاح المنهج ٣٣٨/١ .

المطلب الثاني: التّصغير وفيه مسألة واحدة. تصغير فاطمة :

قال أبو الفتح مفسِّرًا اسم الشاعر أرطاة بن سُهَيَّة:«وسُهَيَّة تحقير سَهْوةٍ ... ويجوز أن يكون تحقير السَّاهية على تحقير التّرخيم، كقولهم في تحقير فاطِمة: فُطَيْمة» (١).

قال ابن ملكون:« فُطَيْمةُ يُحتمل أن يكون تحقير فَطَمَة لا فاطمة، وقد قال المولّد :

عَجِبَتْ فَطْمَةُ مِن نَعْتِي لها(٢) ..... »

دراسة المسألة :

فاطمة اسم مؤنث مشتق من فَطْم الصَّبي، قال ابن دريد: إذا قطعتَ عنه الرَّضاع، وسُميّت فاطمة بالقطع، من فطمتُ الشيء أفطِمه فَطْما، وفُطَيْمة: امرأة من العرب معروفة(٣).

وتُصغّر فاطمة على فُطيمة، وهذا لا خلاف فيه بين ابن جنيّ وابن ملكون، وجوّز ابن ملكون أن تكون فُطَيْمة تحقير فَطْمة، واستشهد ببيتٍ من أشعار المولّدين.

قلت: هذه إشارةٌ من ابن ملكون إلى أنّ القياس في فُطَيْمة أنّها تحقير فَطْمة، وأنّ فاطمة تحقّر قياسًا على فُوَيْطِمة، والراجح عندي ما قال أبو الفتح؛ للأدلّة التالية :

---

(١) ينظر : المبهج ١١٨ – ١١٩ .

(٢) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ٧٩٧ .

(٣) ينظر : جمهرة اللغة (ف ط م)

١ــ أنّ العرب لم يثبت عنها تسمية المرأة بـــ(فَطْمة)، وفي التهـــذيب: وتسمى المرأة فاطمة وفِطامًا وفطيمة[١].

وقال الشلوبين:«لم يثبت فطمة في التّسمية عن العرب فيَستدركُه على أبي الفتح، فإنّما قاله هذا المولّد، ولعلّه قاله على ما أحدثته العامة من التّسمية بـــــ « فَطمة»، وكيف يستدرك مثل هذا على أبي الفتح» [٢].

وفي تقويم اللسان:« يقولون فَطْمَة، والصَّواب فاطِمَة» [٣].

٢ــ أنّ السماع في تحقير فاطِمَة: فُطَيْمة، وهو الجاري على سنن كـــلام العرب، وهو مذهب البصريّين وغيرهم، وقد نُقل عن الفرَّاء أنّ العرب إنّمـــا تفعل ذلك في الأسماء الأعلام خاصة، وأمّا غيرها فلا يصـــغّر علـــى غيـــر الترخيم[٤] .

٣ــ أنّ ما استشهد به ابن ملكون من شعر بشّار بن برد فمـــردودٌ؛ إذ إنّ بشارًا لا يستشهد بشعره على قواعد كلام العرب، علـــى مـــذهب الجمهـــور، وليس في زمن الاستشهاد بالشّعر، وأمّا ما قيل إنّ سيبويه استشهد ببيـــت لـــه اتقاءً للسانه ففيه نظر.

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة (ف ط م)

(٢) ينظر : إيضاح المنهج ٢ / ٧٩٧ .

(٣) ينظر : المدخل إلى تقويم اللسان٤٠٦

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٣٩٣

المطلب الثالث: الميزان الصرفي، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: وزن " المَسَات " :

قال ابن جني : « وفيها :

فإنّ الغَدْرَ قد أمْسَى وأضْحَى مُقيمًا بين خَبْتَ إلى المَسَاتِ

لا يخلو (المَسَاة) أن يكون (فَعالًا) أو (فعَلَة)، فـ(فَعَال) لا يجوز؛ لأنّه ليس في الكلام تركيب (م س ت)، فوجب أنْ تكون الألف لامًا، وينبغي أنْ تكون ياءً لا واوًا ؛ وذلك أنّه ليس معناه (م س و)، ومعناه المُسي والمِسْي، ومَسَيتُ النّاقة، فالمَسَاةُ إذًا كالحَصَاة والفَتَاة، لا كالقَنَاة والقَطَاة» [١].

وقال ابنُ ملكون : « قلت: ما أَخْلق هذا الموضع أن يكون مُطْمِينا، فيكون سُمِّي بهذا كما قيل: بَطْنُ ومُطْمِين وهَضْمٌ، وأرى أنّ المَسَات : فَعَالٌ، من لفظ المُسْي ومعناه، وكذلك المُسْي والمِسْي، وذلك أنّ ضوء النّهار كأنّه اُستخرج منه كما يُسْتخرج ماءُ الفحل من حياء النّاقة، وظبية الحِجْر، وقيل له: مَسَاتٌ ومُسْي ومِسْي لذلك، كما قال له عِشاء» [٢] .

دراسة المسألة:

المَسَاتُ: ماء لكلب، ضَبَطُه ياقوت في معجمه بضمِّ الميم[٣]، وفي الحماسة وشروحها بفتح الميم[٤]. ومعناه : المُسْي والمِسْي، لغتان فيه[٥].

---

(١) ينظر: التنبيه ١٦١، وإيضاح المنهج ٣٧٠/١ .

(٢) ينظر: إيضاح المنهج ٣٧١/١ .

(٣) ينظر: معجم البلدان برقم (١١٢٠٧)

(٤) ينظر: الحماسة ١٢٦

(٥) ينظر : الصحاح (م س ا) .

وهذا لا خلاف فيه بين ابن جنيّ وابن ملكون، ولكنّ الخلاف في زِنَتِــه، فقال ابن جنيّ إنّه على زِنة (فَعَلَة) و(فَعَالٌ) لا يجوز، وقال ابــنُ ملكــون: وأرى أنّ «الــمَسَات» (فَعَالٌ) من لفظ الــمُسْي ومعناه .

أمّا ابن جنيّ فعلّل لمنعه (فَعَال) بأنّه ليس في كلام العرب تركيب (م س ت)، وظاهر كلامه أنّ أصول الكلمة (م س ي)، وأنّ الألف مُنقلبة عن ياءٍ لا عن واوٍ؛ لأنّه ليس معناه (م س و)، والتّاء زائدة، ووزن (مَسَات) فَعَلة. وأمّا ابن ملكون فيرى أنّ وزن (مَسَاتٍ): فَعَالٌ، من الــمُسْي، وظاهر كلامه أنّ أصول الكلمة (م س ي)، وهذا يُعدّ اتفاق مع ابن جنيّ فــي الجــذر، ولكنّــه مختلف معه في لام الكلمة، فابن جني يرى أنّ لام الكلمة الألفُ المنقلبةُ عــن ياءٍ، وابنُ ملكون يرى أنّ لامها التاء.

والذي يظهر من كلامه أنّ (التّاء) مبدلةٌ من الياء، والألف زائدة.

هذا حاصل الخلاف بين ابن جنيّ وابن ملكون، وحتى يتبيّن لنا الــرأي الراجح من المرجوح يجب علينا أنْ نعرض مسألتين على الصرفيّين وســنن العربية:

أوّلها: حكم زيادة التّاء ؟

التّاء في زيادتها وأصالتها على قسمين : قسم يُحكم عليه بالأصــالة ولا يُحكم عليه بالزيادة إلّا بدليل، وقسم يُحكم عليه بالزيادة أبدًا، ولا يكون أصلًا .

فالقسم الذي يُحكم عليه بالزّيادة: التّاء في أوائل أفعال المطاوعة، نحــو: كسرتُه فتكسّر، والتّاء في أوّل تفاعل، والتي في افتعل واستفعل وما تصــرّف منهما، والتّاء التي من حروف المضارعة، نحو: تقوم، والتّاء التي للخطــاب، نحو: أنتَ وأخواتها، وتاء التّأنيث في نحو: قامتْ. جميع هذا يُحكم على التّاء

فيه بالزّيادة .

وقسم يُحكم عليه بالأصالة، ولا يكون زائدًا إلّا بدليل، وهو ما عدا ذلك، وهذا القسم إنّما حَكم عليه الصرفيّون بالأصالة لكثرة تبيّن أصالة التّاء فيما يعرف له اشتقاق أو تصريف، من نحو: توأم، فإنّ تاءه أصليّة؛ لأنَّ جَمْعه (تُؤَام) على (فُعَال)، وقالوا بزيادة التّاء أولًا في (تُدْرأ)؛ لأنّها من (دَرَأْتُ) ولو كانت أصليّة لكان وزنُها (فُعْلَلا)، وهذا بناء غير موجود في كلام العرب[1]، وزِيدت التّاء آخرًا في (عنكبوت)، ودليل سيبويه على زيادتها أنّهم جمعوها على (عناكب)[2] ،ومنها (مَسَات) فإنّ تاءها زائدةٌ على رأي ابن جنيّ؛ لمعرفة اشتقاقها من (المُسْي).

والمسألة الثّانية: إبدال الياءِ تاءً ؟

من المسائل المتفق عليها بين الصرفيّين إبدال الياء تاءً سواء كانت الياء فاءَ الكلمة أو لامها، ولكنّهم فرّقوا بين الموضعين، فأمّا إبدالها في فاءِ الكلمة فشائع في لغة العرب، وأمّا إبدالها في لام الكلمة فقليل.

قال سيبويه: « ومن الياء في (افتعلت) من (يئستُ) ... ومن الياء إذا كانت لامًا في (أسنتوا)، وذلك قليل» [3]. وفي نسخة السيرافيّ: «وقد أبدلوا التّاء من الياء إذا كانت لامًا» [4].

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف ١/ ٢٧٢

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٩

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٣٩ .

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥ / ٧٢

وقال أبو عليّ الفارسيّ: « لقولهم (أسَنتُوا) فأُبدل من الياء – المنقلبة من اللام في (سَنَوات) التاء »[١]. وفي البصريات: « وإن شئت جعلت التّاء بدلًا من الواو، كما تكون بدلًا من الياء المنقلبة عن الواو في (أَسْنَتُوا) فيكون حَانُوت (فَاعُولا) من حَنَوت ، وأحسن منهما أن تكون (فلعوتًا) مقلوبًا كطاغوتٍ ، من طاغ وحان من طَغَيْت وحَنَوتُ »[٢].

وأُبدلت من الياء على غير اطّراد في قولهم (ثنتان)، ويدلّ على أنّها من الياء أنّها من ثنيت ... وأصله ثني، وأبدلوا من الياء في كيت وكيت وذيت وذيت، وأصلهما : كيَّة وكيّة وذيَّة وذيَّة، ثم حذفوا التّاء، وأبدلوا من الياء – التي هي لامٌ – تاءً[٣].

وعليه يتبين لنا أنّ إبدال الياء تاءً في لام الكلمة جائز ولكنّه قليل ونادر.

ومن خلال ما عرضتُ من تأصيلٍ للمسألتين يتبيّن لنا أنّ كلا الرأيين متوجه على الأصول؛ إلّا أنّ رأي ابن جني أرجح، وذلك لما يأتي:

١ــ أن رأي ابن جني ينطلق من القواعد الصّرفيّة التي وضعها الصّرفيّون، فقد عُرف اشتقاق (مَسَات) وأنّها من المُسْي، وأنّه ليس في الكلام تركيب (مَسَيت).

٢ــ أن ما ذهب إليه ابن ملكون لا يُعد قياسًا مُطردًا، بل نص الصَّرفيّون على قلّته وندرته.

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ٣٤٥

(٢) ينظر: المسائل البصريات ٢ / ٧٦٩

(٣) ينظر : الممتع في التصريف ١/ ٣٨٨ .

المسألة الثانية : نون " غَسَّان " بين الأصالة والزيادة

قال ابن جنيّ: «غَسَّان علمٌ مرتجل، ويجوز أن يكون من أحد شيئين: إمّا من قولهم: فلانٌ غَسٌّ، أي: ضعيف، ومنه قول الشاعر :

فلم أرقِهِ إنْ يَنْجُ مِنها فإنْ يَمتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ

وقال :

مُخَلّفَون ويَقْضِي النَّاسُ أَمَرهم غُسُّو الأمانةِ صُنبورٌ فصُنبورُ

فإن كان من الغُسِّ فهو (فَعْلان)، وإنْ كان من الغُسَنِ – وهي خُصَل العُرْف – فهو : فَعَّال، وينبغي أن يكون من الأوّل؛ لامتناعهم من صرفه، قال النّابغة الذُّبيانيّ :

وثِقْتُ له بالنَّصْرِ إذا قِيل قَد غَزَتْ كتائبُ مِنْ غسَّانَ غيرِ أَشائِبِ» (١)

قال ابنُ ملكون: «لا دليل في بيت النّابغة على أنْ نونَ غَسَّانَ زائدةٌ؛ لأنّه اسمُ قبيلة، فامتنع مِن الصّرف للتّعريف والتّأنيث».

ثم قال: « وقال غيرُ أبي الفتح : «غسَّان» في الأصل: ماءٌ نزلوا عليه فسمَّوا به، وقيل: غَسَّان اسم حيَّة ظهرت لهم في ذلك الماء، فسألوها ؟ فقالت لهم أنا غسَّان، فكلٌّ من رآها مِمن نزل ذلك الماء سُمِّي غسَّان. فغسَّان على هذا هو اسم القبيلة منقولٌ لا مرتجل، كما ذهب إليه أبو الفتح» (٢).

---

(١) ينظر : المبهج ١٣٣ ، وإيضاح المنهج ١ / ٤١٣ .

(٢) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٤١٤ .

دراسة المسألة:

عرض ابن جني لاسم (غسَّان)، وبيَّن أنّ وزنه لا يخرج عن مثالين: فإمّا أن يكون (فَعْلان)، مأخوذ من الغُسِّ، والألف والنّون زائدان، وإمّا أن يكون (فَعَّال)، مأخوذ من الغُسَن، والسّين الثانية والألف زائدان، ورجح الأوّل، واستدل على زيادة الألف والنّون بمنعه من الصّرف في بيت النّابغة السَّابق.

ويرى ابنُ ملكون أنّه لا دليل في بيت النّابغة على أنّ نون (غسَّان) زائد، وعلل بأنّ (غَسّان) اسم قبيلة، ومُنع من الصّرف في بيت النّابغة للتعريف والتّأنيث.

قلت: قد بيّن النّحويّون أحكام ما كان آخره الألف والنّون، وهو على ضربين: أحدهما: يختص به (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)، وهو الأصل في منع الصّرف، ولا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ، نحو: غضبان وسكران؛ تشبيهها له بـ(حمراء) في عِدَّة الحروف، وفي التّحريك والسكون .

والثّاني: ما كان آخره الألف والنّون ممّا ليست له (فُعْلى)، وجميع ما في هذا الباب ينصرف في النّكرة ولا ينصرف في المعرفة، وهذا على ثلاثة أضرب:

١ــ ما كانت النّون فيه أصليّة، نحو: دِيوان؛ لأنّك تقول: دوّنت الدواوين، وسَعدان؛ إذ واحدته (سَعْدانة).

٢ــ ما كانت النُّون فيه زائدة، نحو : سِرحان ؛ لأنّه من سَرَح ، وعُريان؛ لأنّه من عَرِي .

٣ــ ما تحتمل نُونه الزّيادة والأصالة، كقولهم: دِهقان وشَيْطان[1]، قال

(١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠ / ١٢٢ .

الخليل: «إن سميتَه من (التَّدَهقُن) فهو مصروف، وكذلك شَيْطان إن أخذتَه من (التَّشَيْطُن) فالنُّون عندنا في مثل هذا من نفْس الحرف، إذا كان له فِعل يثبت له النّون، وإن جعلتَ دِهقان من (الدَّهق)، وشَيْطان من (شَيط)لم تصرفه» [١].

فإن جُهل أمر النّون في موضعٍ قُضِي بزيادة النّون فيه إلى أن تقوم الدّلالة بخلافه[٢].

يقول السّيرافيّ: «وجملة الباب إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلها ثلاثة أحرف حُكم عليهما بالزّيادة حتى يقوم الدّليل من – اشتقاق أو غيره – أنّ النُّون أصليّة، ومن أجل هذا حكم الخليل على النون في (رُمّان) أنّها زائدة، وإن لم يُعرف اشتقاقه؛ لأنّ الأكثر كذلك» [٣] .

وسيبويه والخليل لا يصرفانه، ويحكمان على الألف والنُّون بالزّيادة حملًا على الأكثر[٤].

ومن هذا الضّرب نون (غَسَّان)، قال السّيرافيُّ: « وغَسَّان يُحتمل أن يكون من الغُسَنة، وهي الخِصلة من الشَّعر، والنّون في هذا أصليّة، ويُحتمل أن يكون من الغُسِّ، وهو الضّعيف» [٥]، وكذا قال الجوهريُّ في الصحاح[٦] .

وعليه فإنّ ما ذهب إليه ابن جنيّ من زيادة النُّون، وما استدل به هو الصّواب ؛ وذلك للتالي :

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٢١٧ .

(٢) ينظر : شرح ابن يعيش١/ ١٥٧، وينظر: الممتع في التصريف ١ / ٢٥٨

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠ / ١٢٣

(٤) ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٥٧

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠ / ١٢٤

(٦) ينظر : الصحاح « غ س س »

١ـــ أن ابن جنيّ استدل بالسّماع، فقال بزيادة النّون، وأنشد له :

وَثِقْتُ لَه بالنَّصْرِ إذا قِيل قد غَـزَتْ كتائـبُ مـن غَسَّـانَ غيـرُ أَشـائِبِ

فاستدلاله بمنع الصّرف في (غَسَّان) دليلُ زيادة النّون، وهو قول الأئمة من النّحويّين فيما تقدم من كلامهم.

٢ـــ أنّ حسَّان بن ثابت – رضي الله عنه – لما مَنع اسمه من الصّرف في قوله :

ما هَاجَ حسَّانَ رسومُ المقام ومظعنُ لحيٍّ وَمَبْنى لخِيامِ

دلّ على أنّه يعتقد أنّ اسمه مأخوذ من الحسِّ[1]، وأنَّ النُّون زائدة .

المسألة الثالثة : نون " عَيْدان " بين الأصالة والزيادة

قال ابن جنيّ: « قال العُرْيانُ يمدح شَمْلَةَ ويذمُّ غيره :

مَرَرتّ على دارِ امرئ السَّوءِ حَوْلَهُ لَبُـونُ كَعَيْـدانٍ بِحـائِطِ بُسْـتَانِ

نون (العَيْدان) أصلٌ، ومثاله: فَيْعال، من عَدَنَ بالمكان: إذا أقام به؛ وذلك لطول لبث النَّخل، ومنه ﴿ عَدْنٍ ﴾(التوبة:٧٢) أي : جنّات إقامة، ومنه المَعْدَنُ، وهو « مَفْعِلٌ » منه، ويؤكد كون النُّون أصليّة لَحاقُ الهاءَ لها في عَيْدانة، قال :

عَيْدانُ شَطَّيْ دِجْلَةَ اليَخْضُورِ» [2]

قال ابن ملكون: « لو قال قائل: إنّ النُّون في (عَيْدان) زائدةٌ لم يُبعد،

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠ / ١٢٤ .

(٢) ينظر : التنبيه ٥١٣ ، وإيضاح المنهج ١٤٠٥ .

وذلك أنّه ليس كلُّ نخلٍ يُقال له (عَيْدان)، وإنّما يُقال (عَيْدان) للطويل فيكون إذًا (فَعْلان) من مقلوب عدا الشيء: إذا تجاوزه، فكأنّه سُمِّي بذلك لتجاوزه حدَّ القصر، كما قيل: سَحْقٌ وجبّار ومُهْجِر، يقال: أهجر النُخل، إذا طال، فكما أنَّ السَّحْق من لفظ السَّحيق، وهو البعيد، والجبَّار من لفظ التجبَّر، ومنه قيل للملك: جَبَر، ويحتمل أنْ يكون الملك قيل له : جَبَر، من معنى الإجبار، كما قيل له : حَصير، فكذلك قيل للنّخل الطويل: عَيْدان؛ لتجاوزه حدِّ القصر إلى الطول. ولا يقدح في زيادة النُّون دخولُ الهاء، كما لا يقدح في السَّعدان والمرَّان، وما أشبههما من أسماء الأجناس .

فإنْ قلتَ: لو كان على ما ذهب إليه لوجب أن يكون(عَدْوان)؛ لأنَّ اللاَّم من (عدا) واوٌ، ولو كان (عَيْدان) مقلوبةً كما زعمتَ لوجب أن يكون (عَوْدانا) لا

(عَيْدانا) ؟ فالجواب: أنّه كـرَيْحانٍ وشَيبانٍ »[1] .

دراسة المسألة :

العَيْدان – بالفتح – الطِّوال من النّخل، والواحدة عَيْدانة[2] .

ونونهُ أصليّة عند ابن جني، ووزنه (فيْعال)، واستدل على قوله بدليلين: الاشتقاق، فـ(عَيْدان) مشتق من (عَدَن بالمكان) إذا أقام به. والثّاني: لحاق الهاء في الواحدة، فيقولون: عَيْدانة.

وابن ملكون يجيز زيادة النُّون، وظاهر كلامه أنّه يقول بأصالتها وزيادتها، فأصالتها واضحة الأدلّة، واستدلَّ على زيادتها بالمعنى، فليس كلُّ

---

(١) ينظر : إيضاح المنهج ١٤٠٦ .

(٢) ينظر : الصحاح « ع و د » .

نخل يُقال له عَيْدان، وإنّما للطِّوال منه، وعليه فهو مأخوذ من عدا الشيء، إذا تجاوزه، وحَدَث قلبٌ في (عدا) .

ثم افترض ابن ملكون إشكالًا، وهو أنّ اللّام في (عدا) أصلها واوٌ، ويجب أن يُقال (عَوْدانا) وليس (عَيْدانا) ؟ وأجاب عنه: أنّ (عَيدان) من (عدو) مثل (رَيْحان) من رَوَح .

وما ذهب إليه ابنُ ملكون من إجازة الوجهين هو مذهب صحيح، قال به أبو منصور الأزهري، وأبو نصر الجوهري، قال الأزهري: « قلت أنا : من جعل العَيْدان (فيْعالاً) جعل النّون أصلية، والياء زائدة، ودليله على ذلك قولهم: عَيْدنت النّخلة، ومن جعله (فَعْلان) – مثل:(سَيحان) من ساح، يَسِيح، جعل الياء أصليّة، والنّون زائدة، ومثله: هَيْمان وغَيْلان»[(١)]. ونحوه قال الجوهري في الصِّحاح[(٢)]، دون ترجيح منهما، على أنّهما يُجيزان الوجهين.

قلت: والوجهان جائزان، ولكنّ الرّاجح ما ذهب إليه ابن جنيّ، وقد ذهب إليه أيضًا أبو العلاء المعريّ؛ وذلك لقوّة الأدلّة التالية :

١ــ السّماع عن العرب، يُقال: عَيْدنت النّخلة، إذا صارت عَيْدانة، وقال المُسَيّبُ بن عَلَس :

والأُدْمُ كالعَيْدان آزرَها تحت الأَشاءِ مُكمَّم جَعْلُ[(٣)]

قال أبو العلاء المعريّ: «فإذا حُمل على هذا التّصريف وجب أن يكون (عَيْدَنَتْ) على (فَيْعَلَتْ)؛ لأنَّ (فَعَّلَتْ) مُستنكرة، واشتقاقُها على هذا من

(١) ينظر : تهذيب اللغة « ع ا د » .

(٢) ينظر: الصحاح « ع و د » .

(٣) ينظر: تهذيب اللغة « ع ا د » .

العُدُون، من قولهم: عَدَنَ بالمكان، إذا أقام به» [١].

٢ــ أنّهم قالوا في الواحدة (عَيْدانَة)، قال الشّاعر:

تَجاوَبْنَ في عَيْدانةٍ مُرْجَحنّةٍ مِن لسِّدرِ روّاها لمَصِيفَ مَسْيلُ [٢]

قال المعريُّ: «وهذا يدلُّ على أنّها (فَيْعالة)؛ لأنّ الغالب على « فعْلان» ألّا تدخل الهاء في واحدته» [٣] .

وأمّا ما قال به ابن ملكون من قياس (عَيْدان) على (رَيْحان) ففيه نظر، قال المعريُّ : ولولم يقولوا: عَيْدنت لجاز أن يكون (العَيْدان) من العود، ويكون جاريًا مجرى (الرَّيحان)، فيُقال أصله عَيْدان، مثل: التّيحان والهيّبان، ثم خفّف، كما قالوا : مَيّتٌ ومَيْتٌ، وهَيّنٌ وهَيْنٌ.

فإنْ قلنا إنّ المحذوف الواو التي انقلبت إلى الياء كما انقلبت في مَيّت فوزن «عَيْدان» على هذا (فَيْلان)؛ لأنّ العين ذهبت، وإن قيل إنّ الياء الزائدة هي السّاقطة، ثم أُقرّت الياء الثّانية على حالها في القلب، وسَكنت لثقل الحركة، فوزنُه (فَعْلان)، وحكم (رَيْحان) حكم (عَيْدان) ؛ لأنّه من الرَّوَح، إلّا أنّ (العَيْدان) ينتزعه أصلان، و(الرَّيْحان) ليس له إلّا أصل واحد» [٤].

---

(١) ينظر: رسالة الملائكة ٢٤٩

(٢) ينظر: تهذيب اللغة « ع ا د » .

(٣) ينظر: رسالة الملائكة ٢٤٩

(٤) ينظر: رسالة الملائكة ٢٤٩، والعباب «ع و د».

المطلب الرابع: الإعلال والإبدال

وفيه مسألة واحدة : قلب الهمزة الثانية من " تساؤُ "

قال ابن جنيّ: « وكذلك لو بَنيت من (ساء، يَسُوء) مثل (تَفاعل) لقلتَ: تَساوؤ، فإنّ همزة الواو لانضمامها قلتَ: تَساءٍ، وأصلُها (تساؤ)، فلمّا التقت الهمزتان غير عينين في كلمة واحدة أَبْدلتَ الثّانية ياءً، وكسرتَ الأولى لتصحَّ بعدها الياء، فصارت (تَساءٍ) كما ترى» (١).

قال ابن ملكون: قوله: « (وأبدلت الثّانية ياءً، وكُسرت الأولى لتصحَّ بعدها الياء) تقريبٌ في العلّة، والصّحيح أن تقول : قلبتَ الثّانية واوًا، على حركة ما قبلها، فصارت الواو طرفًا في الاسم بعد ضمّة، وهذا مرفوض في الاسم، فكُسِر ما قبلها، لتنقلب على قياس (أدْلٍ) ونحوه» (٢).

دراسة المسألة :

الهمزةُ حرفٌ مستثقلٌ لأنَّه بَعُد مخرجها؛ إذ كانت نبرةً في الصّدر، تخرج باجتهاد، فثقُل عليهم إخراجها؛ لأنّه كالتهوّع، هذا إذا كان في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان ازداد الثّقل، ووجب التّخفيف، فإذا كانتا في كلمةٍ واحدة كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثّانية إلى حرف لين(٣). وهذا متفقٌ عليه بين ابن جنيّ وابن ملكون، كما اتفقا على أنّ (تساءٍ) أصلها (تساؤ) بهمزتين، ولكنّ الخلاف بينهما في قلب الهمزة الثّانية ياءً ابتداءً.

---

(١) ينظر: التنبيه ٢٠٣

(٢) ينظر: إيضاح المنهج ١ / ٤٣٩ .

(٣) ينظر: شرح ابن يعيش ٩ / ٢٢١ .

فذهب ابن جنيّ إلى أن تُقلب الهمزة الثانية من (تساؤؤ) ياءً ابتداءً (تساؤي) ثم كُسِرت الهمزة الأولى (تسائي) فصارت (تساءٍ) .

وذهب ابن ملكون إلى قلب الثّانية واواً (تساؤو)، على حركة ما قبلها، ثم كُسِر ما قبل الواو (تسائو)، ثم قُلبت الواو ياءً (تسائي)، فصارت (تَساءٍ).

وهنا يجب أن نفرّق بين مسألتين: الأولى: أن يكون اجتماع الهمزتين في موضع العين، فلا إبدال حينئذٍ البتة .

والثّانية: أن يكون اجتماعهما في موضع اللّام، فيجب إبدال الثّانية؛ وذلك أنّ الطّرف محلُّ التّغيير؛ ولأنّ العرب قد أجمعت على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمةٍ إلّا إذا كانا عينين[١] .

قال أبو علي الشلوبين: « الذي قاله الأستاذ رحمه الله – يعني ابن ملكون – هو الذي يأتي على ظاهر ما قاله سيبويه – رحمه الله –: وأبو عليّ في اجتماع الهمزتين في كلمة»[٢]. وهذا توجيهٌ من الشلوبين – رحمه الله – لقول شيخه ابن ملكون، لكنّه رجّح قول ابن جنيّ. وما ذهب إليه ابن جنيّ هنا في التّنبيه هو قوله في المنصف[٣]، وهو الصّواب عندي بدليلين:

١ــ أنّه القياس؛ إذ قياس اجتماع همزتين في كلمةٍ واحدةٍ قلْب الثّانية ياءً إذا تطرّفت[٤].

٢ــ إجماع النّحويّين على قلب الهمزة الثّانية – الواقعة لامًا – ياءً ابتداءً، وهو

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٤١

(٢) ينظر: إيضاح المنهج ١ / ٤٤٠ .

(٣) ينظر: المنصف ٢ / ٨٨

(٤) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٤٣

مذهب سيبويه[١]، وأبي عثمان المازنيّ[٢]، وأبي العبّاس المبرّد[٣]، والرضيّ[٤]، وابن عقيل[٥]، وناظر الجيش[٦]، وقال ابن مالك في الكافية الشافية:

أمّـــا أخيـــرًا فاجعـــلِ اليَـــا بَـــدَلًا مِنِـــه علـــى الإطْـــلاقِ ألّـــى حَصَـــلا

قوله (على الإطلاق) أي: سواءً كانت الهمزة المتقدمة ساكنة أو مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة[٧] . وقال الشلوبين : « لأبي الفتح أن يقـول: لـيس بتقريب العلّة كما ذكر، بل لا ينبغي أن يكون الأمر إلّا ما ذكرتُه، خاصّـةً إذا اجتمعت الهمزتان في (تساؤؤ)، تقلب الثّانية ياءً أو واوًا على حركة ما قبلها – على ما ذكره الأستاذ –؛ لأنّه لا يجب قلب الهمزة على حركة ما قبلها إلّـا في الموضع الذي يكون قبلها ياءً، إلا ترى أنّك لمّا بنيت فيه على الحركة التي قبلها على القياس، وأمّا الموضع الذي لا يكون قلبها فيه على القيـاس فإنّمـا الأصل أن تنقلب فيه ياءً، ألَا ترى أنّك لمّا بنيت مثل (قِمَطَر) قلت: قِـرَأي، فقلبت الثّانية ياءً لمّا لم يكن هنا قلبها على القياس، وكـذلك إذا بنيـت مثـل (جَعْفَرٍ) من (قَرَأ) قلت : قَرْأَي، وينبغي أن يكون أصله (قَرْأَأَ) ؛ لأنّ قلب الهمزة الثّانية هنا على القياس لا يكون أصلًا، لأنّه إنّما تنقلـب الهمـزة يـاءً ...»[٨] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٧٨ .

(٢) ينظر: المنصف ٢ / ٨٨ .

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ١٦٤

(٤) ينظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ٥٥ .

(٥) ينظر : المساعد ١ / ١٠٤

(٦) ينظر : تمهيد القواعد ١٠ / ٥٠٤١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٩٩

(٨) ينظر : إيضاح المنهج ١ / ٤٣٩ .

نتائج البحث

١ــ يعدُّ كتاب "إيضاح المنهج" كتاب فحصٍ ونظرٍ دقيقٍ لكتابي أبي الفتح "التنبيه والمبهج"، مُلئ بالنّقدات والاستدراكات والاعتراضات.

٢. أظهر البحث عناية الأندلسيين بكتب المشارقة وخاصة كتب أبي عليّ الفارسي وتلميذه ابن جنيّ.

٣ــ أنّ الحِجاج النّحويّ كان سمةً بارزةً من سمات النّحو الأندلسي، وخاصة الحقبة الزمنيّة التي عاشها ابن ملكون.

٤ــ برز في هذا البحث قوة ابن جنيّ العلميّة والصرفيّة، وسعة علمه بلغة العرب وسننها وقواعدها، كما ظهر لنا مكانة ابن ملكون العلميّة وسعة اطّلاعه.

٥ــ أظهر البحث منهج ابن جنيّ في التمسّك بالأصول النّحويّة والقواعد الصّرفيّة، وعدم الخروج عن إجماع النّحاة.

٦ــ اعتمد ابن ملكون في نقداته واستدراكاته الصّرفيّة على الأدلّة النّقليّة والعقليّة فيما خالف فيه ابن جنيّ من آراء .

٧ــ ظهر لنا دقَّة نظر ابن ملكون من خلال قياسه على المهجور غير المستعمل في اللغة.

٨ــ برز لنا مسلك ابن ملكون في استشهاده بشعر بشار بن برد دون سائر الشعراء المولّدين والمحدثين، مقتفيًا بذلك أثر بعض النّحويّين المتأخرين.

ثبت المراجع والمصادر

- أساس البلاغة ، لجارالله الزمخشري، دار الفكر، ط١ ١٤٢٦ه.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق : د. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية ، ط١، ١٤٠٦ هـ .
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٧،٢٠٠٧م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه الأستاذ : سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢.
- الاقتراح في أصول النّحو وجدله، لجلال الدين السيوطي، تحقيق : د. محمود فجَّال، مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، للوزير جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، ط١، ١٩٥٠ م .
- إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج، لابن ملكون الإشبيلي، تحقيق: د.أحمد محمد علام، مركز البحوث، الرياض ، ط١، ١٤٣٨هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية .
- البيان والتبيين، لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٥، ١٤٠٥ه .
- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ .
- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبّار، تحقيق : عبدالسلام الهراس، دار الفكر، لبنان ، ١٤١٥ هـ .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف ناظر الجيش ،

تحقيق: د. علي فاخر وجابر البراجة وإبراهيم العجمي وجابر مبارك وعلي السنوسي ومحمد نزال، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ .
- التنبيه على مشكلات الحماسة، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ط١، ١٤٣٠هـ
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق : عبد السلام هارون.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق : د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- الحماسة، لأبي تمام الطائي، تحقيق : د. عبدالله عسيلان، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ١٤٣٥ هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤، ١٤١٨ هـ .
- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤، ١٩٩٩ م .
- دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني ، بعناية محمود شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط٣، ١٤١٣هـ .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبدالملك المراكشي ، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٧٣ هـ .
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢ هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،ط١، ١٤٠٢ هـ .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، شركة القدس، القاهرة، ط١.
- شرح المفصَّل، لأبي البقاء ابن يعيش، تحقيق: د.إبراهيم محمد عبدالله، دار سعدالدين، دمشق ، ط١، ١٤٣٤ هـ .
- الصلة في تارخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال، عناية د. عزت العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي،تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، مكتبة الهلال .
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤،١٤٢٥ه
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن الصغاني، تحقيق: فير محمد المخدومي ،ط١، ١٤٤٣هـ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق : د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩١ هـ .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لأبي الفتح ابن جني، عناية: مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة، ط١، ١٤٠٨ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا وحسين نصار، مطبعة الحلبي، القاهرة،١٣٧٧هـ .
- المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق : محمد آل ياسين، عالم الكتب، ١٤١٤ه .

- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق : د. حاتم الضـــامن، دار البشائر، ط١، ١٤٢٣هـــ .
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حســـن هنـــداوي، دار القلم، دمشق ، ط١، ١٤٠٧ هـــ .
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمـــد، مطبعة المدني، القاهرة ، ط١، ١٤٠٥ ه .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين عبد الله بن عقيـــل، تحقيـــق : د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢ هـــ .
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيـــز الجنـــدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـــ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. إبراهيم البنا ود. سليمان العايد ود. السيد تقي، جامعة أم القرى، مكـــة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـــ .
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عـــالم الكتب.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : د. فخرالدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـــ .
- المنصف، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمـــين، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣ هـــ .
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق : محمد بـــن الحســـين و محمد بن عبد الله، باعتناء: سفين ديدرينغ، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت،١٤٢٩هـ .

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٣٧٣٥
٢-	Abstract	٣٨٣٦
٣-	المقدمة:	٣٨٣٧
٤-	المبحث الأوّل: ابن ملكون ونقداته الصرفية	٣٨٤١
٥-	المطلب الأول : ابن ملكون حياته وآثاره :	٣٨٤١
٦-	المطلب الثاني : منهج ابن ملكون في نقداته الصّرفيّة :	٣٨٤٣
٧-	المبحث الثاني: نقدات ابن ملكون الصرفيّة	٣٨٤٦
٨-	المطلب الأوّل : التأنيث.	٣٨٤٦
٩-	المطلب الثاني: التّصغير وفيه مسألة واحدة. تصغير فاطمة	٣٨٥٠
١٠-	المطلب الثالث: الميزان الصرفي، وفيه ثلاث مسائل:	٣٨٥٢
١١-	المطلب الرابع: الإعلال والإبدال	٣٨٦٣
١٢-	نتائج البحث	٣٨٦٦
١٣-	ثبت المراجع والمصادر	٣٨٦٧
١٤-	فهرس الموضوعات	٣٨٧١

تم بحمد الله